المباحث الدلالية عند السيد علي السيستاني في كتابه (الرافِد في علم الأُصول)

م . أحمد عبد الكاظم علي
جامعة المثنى / كلية التربية

الخلاصة :

تناول البحث الجهد الدلالي عند عالم أصولي يمتاز بسعة الأفق ، وهو السيستاني ، وذلك بالوقوف على قضايا الدلالة عنده ، فبين الباحث علاقة الدال بالمدلول ، والوضع ، والمشترك اللفظي ، والمجاز ؛ للحاظ مدى اجتهاده في هذه المطالب . واتضح من الدراسة أن حقيقة الوضع في نظره هي الاندماج (الهُوْهُوِيَّة) بين تصور اللفظ وتصور المعنى ، وهو في المشترك اللفظي يعتمد الواقع اللغوي من الوقوف على الشواهد التي تؤيد وقوعه فعلاً ، وأنه لا مجاز في اللفظ ، ومرجعيته في ذلك قائمة على فكرة (الحَمْل) في تفسير النص المجاز التي وضع جذورها السكاكي ، وطوّرها السيستاني وغيره من الأصوليين .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الخلق وأشرفهم أجمعين محمد وعلى آله الطاهرين المنتجبين وبعد ...

فقد أولت كتب الأصوليين المباحث الدلالية عناية كبيرة تمثلت بإيرادها والتدقيق والاجتهاد في كثير من مطالبها ، ومن ثم جاءت تلك المباحث غنية بالآراء والاجتهادات التي مفادها التوجيه والترجيح والتنوع في وجهات النظر في أمور المعنى ، وكتاب (الرافد في علم الأصول) للسيد علي السيستاني – حفظه الله تعالى – أحد مصاديقها إذ اشتمل على مباحث دلالية امتازت بالريادة والجدة ، والدقة ، الأمر الذي دعا الباحث إلى الوقوف عند هذه المباحث ، باحثاً عن مصاديق الاجتهاد والتميز فيها ، في محاولة معرفة المنظومة الفكرية والدلالية عند علماء العرب والسيستاني بخاصة ، وأثر البلاغيين فيه ، والسكّاكي بخاصة ، سالكاً منهجاً وصفياً مع الاستعانة بالمنهج التحليلي .

أما عن خطة البحث فقد وضعت بحسب ما أورده السيستاني ، فكانت على مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : علاقة الدال بالمدلول ، والوضع .

المبحث الثاني : المشترك اللفظي .

المبحث الثالث : ماهيّة المجاز .

وقد سبقت الدراسة بمقدمة ، وختمت بأهم النتائج .

المبحث الأول : علاقة الدال بالمدلول ، والوضع

يعدّ موضوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله من القضايا التي تعرض لها أفلاطون وكان اتجاهه نحو العلاقة الطبيعية الذاتية ، كالصلة بين النار والاحتراق ويرى أرسطو أن الصلة بين اللفظ والدلالة لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس[١]، وظلت كلمتا (الطبيعة أو العرفية) محور الجدل والنقاش زمناً طويلاً بين مفكري اليونان من لغويين وفلاسفة[٢].

ويبدو أثر أفلاطون وأرسطو واضحاً عند علماء العربية ، فشطرهم إلى فريقين أيضاً : فذهب عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي(ت٢٠٥هـ) إلى أن بين ((اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع ، قال : وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح ، وكان بعض من يرى رأيه يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل ما مسمى (أذغاغ) وهو بالفارسية الحجر ، فقال أجد فيه يُبساً شديداً و أراه الحجر))[٣].

ومع أن معظم اللغويين من العرب لا يأخذون بهذا الرأي ، لكن نرى كثيراً منهم يربطون في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومدلولاتها ربطاً وثيقاً يكاد يشبه الصلة الطبيعية أو الذاتية ، وذلك واضح من قول ابن جني (ت٣٩٢هـ) : ((اعلم أن هذا موضع شريف ، لطيف قد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته ، قال الخليل(ت١٧٥هـ) : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا : صُرَّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر . وقال سيبويه (ت١٨٠هـ) في المصادر التي جاءت على الفَعَلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو : النقزان والغليان والغثيان ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال))[٤].

وذهب معظم اللغويين إلى القول باصطلاحية الصلة بين اللفظ والمعنى وعرفيتها[٥]، قال ابن جني: ((كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً ، إذا ذكر عرف به ما مسمّاه، ليمتاز من غيره ، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين))[٦].

وقفة على ما تقدم تظهر :

١- أن الرأي القائل باصطلاحية العلاقة بين اللفظ والمعنى ، هو الرأي الأكثر قبولاً عند اللغويين ، فهم كما يقول السيوطي (ت٩١١هـ) : ((متفقون في الكل ، إلا في مذهب عباد))[٧].

٢- أن نظرية الصيمري قد تنطبق على بعض الألفاظ ودلالاتها ، ولكن لا يمكن القياس عليها في كل الألفاظ ، وأنه لو صح ما قاله، لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة على وجه الأرض[٨].

أما علماء اللغة المحدثون ، فيعدّ (جسبرسن) ممن ينتصرون لأصحاب المناسبة الطبيعية ، لكنه لم يطلق المسألة بل حددها في مجموعة من الألفاظ مثل الألفاظ التي تعد بمثابة الصدى لأصوات الطبيعة أمثال الحفيف والخرير ، أو الأصوات التي تعبر عن الصوت الطبيعي كالصفع[٩]. في حين أن (دي سوسير) من أشهر المعارضين لأصحاب الصلة الطبيعية ، إذ يراها اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطرد[١٠].

ولا شك في وجود علاقة الاختصاص والاقتران بين اللفظ والمعنى عند الأصوليين ، ولكنهم مختلفون كاللغويين في مسألة هذا الاقتران هل هو على نحو السببية أم على نحو آخر ؟.

فهنا تصورات ثلاثة لعلاقة اللفظ بالمعنى الموضوع له :

١. علاقة (الجعل والتخصص) ، قال الخراساني(ت١٣٢٩هـ) : ((لا ريب في كون الألفاظ موضوعة بإزاء معانيها من حيث هي ، لا من حيث هي مرادة للافظها))[١١]. وقال محمد رضا المظفر(ت١٣٨٣هـ) : ((دلالة الألفاظ على معانيها لا تكون إلا بالجعل والتخصص من واضع تلك الألفاظ لمعانيها))[١٢]. وهذا ما ذهب إليه محمد محمد صادق الصدر(ت١٤١٩هـ)[١٣].

٢. علاقة السببية ، التي تعني تصور اللفظ سبباً لتصور المعنى في الذهن ، فهنا وجودان أحدهما صورة اللفظ والآخر صورة المعنى غير أن الأول سبب للثاني ، قال محمد باقر الصدر(ت١٣٦٩هـ) : ((تصور اللفظ يؤدي إلى تصور المعنى ، ولأجل هذا يمكن القول بأن تصور اللفظ سبب لتصور المعنى كما تكون النار سبباً للحرارة وطلوع الشمس سبباً للضوء ، غير أن علاقة السببية بين تصور اللفظ وتصور المعنى مجالها الذهن ، وعلاقة السببية بين النار والحرارة أو بين طلوع الشمس والضوء مجالها العالم الخارجي))[١٤]، وهذا ما ذهب إليه النائيني(ت١٣٧٥هـ)[١٥].

٣. علاقة الهوهويَّة[١٦]، وحاصل المراد منها كما أفاد الخوئي(ت١٤١٣هـ) : هو أن حقيقة الوضع عبارة عن اعتبار وجود اللفظ وجوداً للمعنى تنزيلاً في وعاء الاعتبار . وبتعبير آخر: أن منشأ العلاقة الحاصلة بين اللفظ و المعنى هو أن الوضع افترض وجود اللفظ وجوداً للمعنى ، فكأنه لا يوجد في عالم الاعتبار إلا وجود واحد هو وجود المعنى ، إذ أن اللفظ هو المعنى تنزيلاً ، ولهذا يكون لحاظ المستعمل للفظ لحاظاً آلياً ، وأمَّا ما يلحظه ابتداءً واستقلالاً حين استعمال اللفظ فهو المعنى ، وهذا هو مقتضى التنزيل. ولهذا يكون إيجاد اللفظ ايجاداً للمعنى لأنَّه هو هو، وهذا هو معنى أن لحاظ اللفظ دائماً يكون لحاظاً آلياً ، ومقدمة لإيجاد المعنى وأن نظر المستعمل إنما هو المعنى أولاً وبالذات[١٧] .

أمّا السيستاني فقد وقف عند التصور الثاني واصفاً إياه : ((المعروف بين الأصوليين))[١٨]، من غير الإشارة إلى التصور الأول ، على الرغم من أنه لا يقل شهرة من الثاني ؛ ولعله في ذلك يسعى إلى بيان وجهة نظره في العلاقة بين اللفظ والمعنى من بيان فساد علاقة السببية ، ويؤكد ذلك قوله : ((لو كانت علاقة اللفظ بالمعنى علاقة السببية لم تستلزم هذه العلاقة حصول الفناء والغفلة عن اللفظ ، بينما الفناء والغفلة حاصلة ، فهذا دليل على كون العلاقة هي الهوهوية والعينية ، لا السببية والتلازم))[١٩].

ومن ثم فعلاقة اللفظ بالمعنى عند السيستاني يصطلح عليها : (علاقة الهوهوية) ، و (العينية)، و (الاندماج) ، وهذه الألفاظ كلها تعني عنده

((اندماج صورة المعنى في صورة اللفظ فلا إثنينية بينهما))[٢٠]، كما هو متعارف بين اللغويين والأصوليين. ومن ثم ينمُّ رأيه على اجتهادٍ يميزه من علماء اللغة والأصوليين . ما خلا الخوئي . في المصطلح من جهة ، ونفي الإثنينية (دال ومدلول) ، وتأكيد مبدأ الاتحاد بينهما من جهة أخرى .

إن القول بالهوهوية والاندماج جعلت السيستاني يأخذ بالدلالة الإنسية المعبر عنها بالدلالة التصويرية ، وتعني خطور المعنى في الذهن عند الإحساس باللفظ ، سواءاً كان عن طريق السمع أم عن طريق الرؤيا أم عن طريق اللمس كما هو عند بعض المكفوفين[٢١] ، قال السيستاني : ((وكلامنا هنا بناءً على المسلك المعروف من كون الدلالة الوضعية هي الدلالة الإنسية ينصب على الدلالة الإنسية))[٢٢]. ويرى أن لهذه الدلالة مراحل أربعاً[٢٣]:

المرحلة الأولى : الانتخاب ، سواء كان انتخاباً فردياً كما ينتخب الأب اسماً لولده ، أم انتخاباً جماعياً كظاهرة اللغات التي تتكامل مفرداتها بمساهمات اجتماعية عامة .

المرحلة الثانية : مرحلة الإشارة للمعنى ، أي أن تضم لإطلاق اللفظ عوامل كمية ككثرة الاستعمال ، وعوامل كيفية كاحتفاف الكلام بالقرائن المشيرة للمعنى .

المرحلة الثالثة : مرحلة التلازم والسببية ، على نحو ما مرّ بنا .

وما صح عنده أنها المرحلة الرابعة ، وهي ((مرحلة الاندماج والهوهوية ، التي تعني اندكاك صورة المعنى في صورة اللفظ ذهناً وفناء إحداهما في الأخرى ، فلا يرى الوجدان الذهني صورتين صورة للفظ وصورة للمعنى وكون الأولى سبباً للثانية ، كما هو في المرحلة السابقة))[٢٤].

ويبدو من هذا التصور أن منشأ علاقة الهوهوية عنده هو الحمل ، أي : كثرة حمل اللفظ على المعنى مع مساهمة بعض العوامل الأخرى أدت لحصول الهوهوية والاندماج بين صورتي اللفظ والمعنى ، فصار اللفظ وجهاً للمعنى فانياً فيه والمعنى تتجلى صورته من صورة اللفظ نفسها ، قال السيستاني : ((عامل الحمل – أي حمل اللفظ على المعنى – سواء في جانبه الكمي وهو الكثرة أم في جانبه الكيفي وهو انضمام المثيرات والأساليب الدعائية والإعلامية المختلفة يوجب رسوخ العلاقة بين اللفظ والمعنى ، بحيث يصبح اللفظ وجهاً للمعنى وتندمج صورته في صورة المعنى ذهناً ، نظير حمل الكرم بألفاظه وقصصه وإيجابياته على حاتم فإنه يؤدي بالنتيجة لاكتساب اللفظ ماهية اعتبارية وهي ماهية الكرم مضافاً لماهيته التكوينية))[٢٥]. ولهذا يكون إيجاد اللفظ إيجاداً للمعنى ، لأنه هو هو[٢٦].

وقفة على ما تقدم نلحظ منها أموراً ، هي :

١- يبدو من تصور السيستاني للعلاقة أنه يؤكد على مبدأ الاتحاد والالتحام بين الدال والمدلول ، وهذا التصور يكاد يكون متأثراً بتصور دي سوسير عندما شبههما بوجهي ورقة واحدة[٢٧] .

٢- أن رأي السيستاني في منشأ العلاقة قريب مما ذهب إليه علماء اللغة المحدثون من أن ((الصلة لم تنشأ مع تلك الألفاظ أو تولد بمولدها ، وإنما اكتسبتها اكتساباً بمرور الأيام و كثرة التداول والاستعمال))[٢٨].

وإتماماً لبحثه يصل إلى نتيجة في حقيقة الوضع هي : ((إن حقيقة الوضع في نظرنا هي الهوهوية بين تصور اللفظ وتصور المعنى الحاصلة من مقدمات ثلاث :

١- الجعل .
٢- الاستعمال مع القرينة .
٣- التلازم .)) [٢٩].

فحقيقة الوضع عند السيستاني تعني تدرج هذه المراحل ومساهماتها معاً في حصول الترابط الوضعي بين اللفظ والمعنى ، فلا يمكن فصل مرحلة منها عن مرحلة أخرى ، وهو ما يميزه من اللغويين، والأصوليين في حديثهم عن الملازمة والسببية مع إغفال المراحل الأخرى ، ومن ثمّ فمنهجه . حفظه الله . قائم على التكامل في الوصول إلى ما هو في سبيله .

وقد أورد على تفسير الوضع بالهوهوية بين اللفظ والمعنى بعدة إيرادات أهمها : ما قاله الخوئي : إنه تفسير يحتاج إلى عمق في النظر ودقة في التفكير وهذا بعيد عن الأذهان العامية التي بيدها عملية الوضع غالباً ، بينما إذا تأملنا في حقيقة الوضع نجدها أمراً ميسوراً يصدر حتى من الأطفال والمجانين بل من الحيوانات فكيف يصح تفسير هذا الأمر الميسور بهذا المعنى الدقيق الذي لا تناله الأفهام السطحية الساذجة[٣٠]. وقد دفع السيستاني هذا الإشكال بقوله :((إن جعل الهوهوية أمراً سهلاً يسيراً لا يحتاج لعمق الفكر ولا دقة التأمل لأنه لون من ألوان المجاز وهو ما يسمى بالاستعارة أي إلباس أحد الشيئين لباس الآخر وهذا ما يقوم به أغلب أبناء العرف في محاوراتهم ، فمثلاً قولهم : فلان أسد ، وهي قمر، وجاءني أسد ، لا إشكال أنه من مصاديق الاستعارة ، وهي اعتبار الهوهوية بين النوعين ، وأن الرجل الشجاع مصداق للأسد بل هو أسد حقيقي ... بل اعتبار الهوهوية يصدر حتى من الأطفال كما في مقام الشتم حيث يقال (يا كلب بن الكلب) فإن هذا الإطلاق استعارة حقيقية واعتبار للهوهوية))[٣١]. هذا يعني أن ما يسمى بالوضع عند اللغويين ، والأصوليين ما هو إلا اعتبار أدبي من الاعتبارات الأدبية ، ومعناه إعطاء حدّ شيء لشيء آخر لنقل الأحاسيس للشيء الآخر وتوجيهها نحوه ، فعندما يقال على سبيل الاستعارة (جاء أسد) ويقصد به الرجل الشجاع فإن الشجاع هنا قد أعطي حدّ الأسد المفترس لنقل أحاسيس الهيبة والخوف من الأسد الحقيقي إلى الأسد المجازي وهو الرجل الشجاع ، فكذلك عملية الوضع بحسب مسلكه ووجهة نظره ((لون من ألوان الاعتبار الأدبي ، فعندما يقال : (هذه نار) ويكرر الإطلاق فإنما المقصود بذلك إعطاء حد النار وهو الصورة الخاصة لمفهوم النار للفظ نفسه ولتظل الحالة الإحساسية للإنسان عندما يرى النار موجودة مع سماع لفظ النار أيضاً))[٣٢] ، يعني هذا أن لحاظ اللفظ دائماً يكون لحاظاً آلياً ومقدمة لإيجاد المعنى ، وأن نظر المستعمل إنما هو المعنى أولاً .

المبحث الثاني : المشترك اللفظي

أشار اللغويون إلى ظاهرة المشترك اللفظي ، فهذا سيبويه(ت١٨٠هـ) يقول : ((اعلم إن في كلامهم ... اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين))[٣٣]، وقال أحمد بن فارس(ت٣٥٩هـ) : ((اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا: عين الماء ، وعين المال ، وعين الركبة ، وعين الميزان))[٣٤] ، وهذا ما ذهب إليه

الجرجاني(ت٤٧١هـ) [٣٥]، و السيوطي (ت٩١١هـ) [٣٦].

وقد اختلف اللغويون في صحة وجود هذه الظاهرة بين مثبت لها ومنكر ، فالأكثرون كما يصرح السيوطي أنه ممكن الوقوع[٣٧]، وهو واضح أيضاً من النصوص المتقدمة .

وقد أنكر وقوعه ابن درستويه(ت٣٤٧هـ) ، فهو لا يرى للفظ (وجد) . مثلاً . المعاني المختلفة التي ذكرها اللغويون ومنها: العثور على الشيء ، والغضب ، والعشق ، قائلاً : ((فظن من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق ، أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة ، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً)) [٣٨]، وحجته في ذلك قوله : ((لو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ... لما كان في ذلك إبانة بل كان تعمية و تغطية)) [٣٩]. ولعل هذه الحجة العقلية مردودة ؛ لأننا إذا أردنا أن نحدد معنى كلمة ، فعلينا أن ننظر إلى استعمالها ، قال فندريس : ((إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما ، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعينه سياق النص)) [٤٠].

ويبدو أن قول الدكتور أحمد مختار عمر : ((لم يثر أي جدل بين اللغويين العرب حول وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية بل انعقد إجماعهم على وجوده)) [٤١]، ينطبق على علماء اللغة سوى ابن درستويه .

أمّا علماء الأصول فقد اختلفوا في وجود الإشتراك في اللغة على أقوال ثلاثة[٤٢]:

أولاً : القول بالوجوب : وحجتهم أنه ((لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة – مع أن المسميات غير متناهية والأسماء متناهية ضرورة تركبها من الحروف المتناهية – لخلت أكثر المسميات عن الألفاظ الدالة عليها مع دعوة الحاجة إليها)) [٤٣].

ثانياً : القول بالاستحالة : وحجتهم ((إن الواضع الحكيم لا يمكن أن يقدم على عمل لا يستهدف من ورائه غاية . والغاية الحكيمة المترتبة على الوضع هي تهيئة وسائل التفاهم بين أفراد المجتمع ، وبما أن جعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى مع خفاء القرائن مما يخل بتحقيق هذه الغاية ، فلا يعقل أن يقدم عليها الواضع بحال)) [٤٤].

ثالثاً: القول بالإمكان والوقوع : وهو الذي عليه أكثر العلماء لفقدان الموانع العقلية ، ووقوعه فعلاً[٤٥].

وبعد هذه المقدمة نحاول أن نبين موقف السيستاني من المشترك ، من حيث وجوده وعدمه في اللغة ، وكيف كان ينظر إلى دلالة الألفاظ على المعاني المختلفة ، ودور الاستعمال والقرينة في ذلك.

يبدأ السيستاني بحثه في المشترك بنقد منهج اللغويين والأصوليين من المتقدمين والمتأخرين قائلاً: ((إننا لو رجعنا إلى تاريخ هذا البحث لوجدنا أن صياغته تدور حول الإمكان والاستحالة ... ولكن الأولى بالبحث الأصولي صرف الحديث للوقوع وعدمه ، فإذا تبين لنا توفر الشواهد على وقوع استعمال اللفظ في عدة معانٍ فالوقوع أقوى دليل على الإمكان وإن لم يتحقق الوقوع فالبحث عن الإمكان حينئذ لا تترتب عليه ثمرة علمية في مقام تشخيص الظواهر)) [٤٦].

وهو نقد في محله ؛ لأنه يعتمد الواقع اللغوي ، من الوقوف على الشواهد التي تؤيد وقوع المشترك فعلاً

ومن ثم فالوقوع أقوى دليل على الإمكان ، وإن لم تتوافر الشواهد فالبحث عن الإمكان مما لا فائدة فيه ؛ لخروجه عن واقع اللغة إلى حيز الفلسفة ، كما هو واضح من حجج القائلين بالإمكان والاستحالة ، وكتب اللغة مليئة بالشواهد على سبيل الاشتراك اللفظي .

والسيستاني من العلماء الذين قالوا بوقوع المشترك اللفظي في اللغة ، وإن لم يشر إليه بالمصطلح المعروف ، وذلك واضح من قرينتين :

١- إنه وسم بحثه بـ ((استعمال اللفظ في عدة معانٍ))[٤٧].

٢- استعراضه الشواهد على الوقوع ، وهي عنده على قسمين[٤٨]:

القسم الأول : في إطلاق اللفظ وإرادة صنفه أو نوعه أو مثله مع إرادة معناه ، ومن أمثلته : ((ما ذكر عن بعضهم أنه قال : (قلب بهرام ما رهب) وهذا من باب إطلاق اللفظ وإرادة أمرين :

١- إن لفظ (بهرام) لو قلب كان (ما رَهَب) ، فهو يريد أن ينبه على مقلوب اللفظ ، نحو قولهم : (سِر فلا كبا بك الفرس) ، ونحو: (كل في فلك)، فإنها تنقلب كنفسها في اللفظ.

٢- إن المراد(ببهرام) وهو رجل شجاع فقلبه ما رهب ، أي ما تخوف من الأعداء لشجاعته))[٤٩].

القسم الثاني: في ذكر شواهد استعمال اللفظ في عدة معانٍ ، منها ما ورد في مدح الرسول . صلى الله عليه وآله . :

المرتمي في دجى والمبتلَى بعمى
والمشتكي ظمأً والمبتغي دينا
يأتون سدته من كل ناحية
ويستفيدون من نعمائه عينا

فلفظ العين قد استعمل في المقام في معانٍ أربعة:

١- الشمس ، وهو المناسب لقوله المرتمي في دجى .

٢- الجاري ، وهو المناسب لقوله المشتكي ظمأً.

٣- الباصرة ، وهو المناسب لقوله المبتلى بعمى.

٤- الفضة ، وهو المناسب لقوله المبتغي ديناً))[٥٠].

وقفة على هذه الشواهد تظهر أنه كان مدركاً لأهمية السياق والاستعمال في المشترك ، بدليل عبارة ((فلفظ العين قد استعمل في المقام في أربعة معانٍ)) ، فلا بد لأمثلة المشترك من أن تستعمل في سياق لكي تفهم معانيها المحتملة ، وهذا ما صرح به في موضع آخر قائلا : ((استعمال اللفظ في عدة معانٍ فالقانون المخول له هو نفس قانون الاستعمال العرفي المبني على وجود العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى ، فسواء قلنا : بان الوضع- بالمعنى الاسم المصدري- وهو الاستلزام أو قلنا : بأنه الهوهوية ، فلا إشكال في كون اللفظ الواحد مستلزماً لعدة معانٍ أو متحداً معها))[٥١]. نعم ، القانون الذي يحكم المشترك هو قانون الاستعمال، ومن ثم يتفق السيستاني مع رأي علماء اللغة المحدثين بأن المشترك لا يكون بأصل الوضع ، وإنما يعود إلى ظروف الاستعمال[٥٢].

قول السيستاني بقانون الاستعمال والسياق لإظهار المعاني المتعددة للفظ المشترك، لا يعني تميزه من الأُصوليين ؛ لأنه لم يزد على ما انتهوا إليه ، قال الخراساني : ((بالجملة لا يكاد يمكن

في حال استعمال واحد لحاظه وجهاً لمعنيين وفانياً في الاثنين إلا أن يكون اللاحظ أحوال العينين)) [٥٣]، وهذا ما ذهب إليه النائيني[٥٤]، ومحمد باقر الصدر[٥٥].

ولكن ما يحسب له تميزه من اللغويين والأُصوليين في تقسيمه شواهد وقوع المشترك على قسمين ، مفرقاً بينهما من ربطه اللفظ المشترك بالحقيقة والمجاز ، قائلاً في شواهد القسم الأول : ((لا ريب أنها ليست مجازاً على جميع المباني ؛ لأن إطلاق اللفظ مع إرادة شخصه ليس من باب الاستعمال في شيء والحقيقة والمجاز من شؤون الاستعمال لا مطلق الإطلاق ، وأما إرادة معنى اللفظ فهو استعمال للفظ في معناه الموضوع له فهو استعمال حقيقي لا مجازي))[٥٦]، بمعنى أن اللفظ المشرك في هذا القسم على نوعين :

١- إطلاق اللفظ مع إرادة شخصه أو صنفه أو مثله ، فدلالة اللفظ المشترك – هنا- لا علاقة لها بالاستعمال ، فهو إطلاق عام لا يخرج عن هذه التركيب الجاهزة التي تشبه الأحاجي ، ثم من البديهي أن تكون دلالة اللفظ خارجة عن دائرة الحقيقة والمجاز ؛ لأنهما من شؤون الاستعمال لا مطلق الإطلاق .

٢- إطلاق اللفظ وإرادة معناه ، فهو استعمال اللفظ في معناه الموضوع له ، فهو استعمال حقيقي لا مجازي .

أمّا في شواهد القسم الثاني فالأمر مختلف ، قال السيستاني: ((استعمال اللفظ في معانيه المتعددة، استعمالاً حقيقياً لا مجازياً ... لعدم نصب قرينة على خلاف أحدهما))[٥٧]، بمعنى إذا نصبت قرينة يكون الاستعمال مجازياً لا حقيقاً ، فلفظ العين – مثلاً – لمَّا وضع بإزاء معانيه الأربعة فاستعماله فيها على نحو الجميع استعمال فيما وضع له فهو حقيقي .

ويؤكد السيستاني على أهمية القرينة في تعيين إحدى الدلالات المشتركة قائلاً : ((إن المتفاهم العرفي في مقام الاستعمال هو استعمال اللفظ في معنى واحد ، وأمَّا استعماله في عدة معان فهو خلاف المتبادر عرفاً لا يصار إليه إلا مع القرينة ، ولعل هذا هو مقصود صاحب المعالم والقوانين))[٥٨]، ويبدو أنه يسير على نهج الأصوليين ، بدليل قوله: ((ولعل هذا هو مقصود صاحب المعالم والقوانين)).

المبحث الثالث : ماهية المجاز

المجاز في اللغة : هو الموضع أو المكان ، من جُزْتُ الطريق وجاز الموضع إذا سار فيه وسَلَكَه ، وَقَطَعه وخَلَّفَه[٥٩]. وقد توزعت آراء البلاغيين واللغويين والأصوليين في تحديد علاقة الدال بالمدلول ، في باب المجاز على اتجاهين :

ذهب أصحاب الاتجاه الأول – وهو المشهور بينهم – إلى أن المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما هو موضوع له ، لمناسبة وعلاقة خاصة بين المعاني الحقيقية والمجازية ، وهذا ما صرح به عبد القاهر الجرجاني بقوله : ((المجاز مَفْعَل من جاز الشيء يجوزُه إذا تعداه . وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة ، وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً))[٦٠]. ويفهم من هذا النص أن هناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وهذا ما أكده ابن الأثير(ت٦٢٢هـ) بقوله: ((فالمجاز إذاً اسم

للمكان الذي يجاز فيه كالمعاج والمزار ، وأشباههما وحقيقته هو الانتقال من مكان إلى مكان ، وجعل ذالك لنقل الألفاظ من محل إلى محل . كقولنا : زيد أسد ، فان زيداً إنسان . والأسد هو هذا الحيوان المعروف . وقد جُزْنا من الإنسانية إلى الأسدية أي: عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما ، و تلك الوصلة هي صفة الشجاعة)) [٦١]. وعرفة السكاكي(ت٦٢٦هـ) في غير باب الاستعارة بأنه : ((الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع)) [٦٢].

ونظر علماء اللغة المحدثون إلى المجاز على أنه يمثل مظهراً من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ. ولا يقتصر ذلك على اللغة العربية بل أنه موجود في كل اللغات[٦٣]. والمجاز عند استيفن أولمن هو أحد طرق تعدد المعنى و ((إن الثروة اللفظية للغة تتألف من مجموعتين كبيرتين : كلمات تقليدية عرفية (conventional) وكلمات مولدة بدافع الحاجة والضرورة (matiraled) ... وأن جزءاً كبيراً من الثروة اللفظية يتكون بطريق التوليد المعنوي ... والذي يبعث على التوليد هو الاستعمال المجازي)) [٦٤].

بمتابعة تعريفات الأصوليين على هذا النحو نجده هو المشهور بينهم أيضاً ، فأكثرهم يذهب إلى أن المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما هو الموضوع له ، لمناسبة وعلاقة خاصة بين المعاني الحقيقية والمجازية ، قال الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ) : ((وحدّ المجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته في لغة ، ولا عرف ، ولا شرع)) [٦٥]. وقال الآمدي(ت٦٣١هـ): ((هو اللفظ المتواضع على استعماله أو المستعمل في غير ما وضع له أولاً في الاصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق)) [٦٦]، ولهذا الرأي خضع جمعٌ من الأعلام الأصوليين ، كالعلامة الحلي(ت٧٢٦هـ) [٦٧]، ومحمد باقر الصدر [٦٨].

ويمكن أن نستشف من التعريفات المذكورة من البلاغيين والأصوليين – في ضوء هذا الاتجاه – الأتي :

١- نجد في تعريفات أكثر الأصوليين للمجاز أن هناك ربطاً بين مفهوم الأصوليين ، ومفهوم البلاغيين أن المجاز هو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة ، كما هي الحال عند عبد القاهر الجرجاني ، و السكاكي .

٢- يشترط البلاغيون ، واللغويون ، والأصوليون وجود القرينة التي تدل على أن اللفظ لم يستعمل في معناه الحقيقي بأن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي. فضلاً عن ذلك ، أنهم يشترطون وجود علاقة ما بين ما وضع له اللفظ ، وبين غيره الذي أريد به في المجاز ، ولولا العلاقة لما كان مجازاً بل مشتركاً .

٣- إن أهم نواحي الضعف في علاج المتقدمين للمجاز كما شخّصها علماء اللغة المحدثون، ((أنهم وجهوا كل عنايتهم إلى نقطة البدء في الدلالة ، وركزوا نظرتهم نحو نشأتها ، فتصوروا ما سموه بالواضع الأول وتحدثوا عن الوضع الأصلي ، كأنما قد تم هذا الوضع في زمن معين وعصر خاص من

عصور التاريخ . ولم يدركوا أن حديثهم عن نشأة الدلالات ليس في الحقيقة إلا خوضٌ في النشأة اللغوية للإنسان ، تلك التي أصبحت من مباحث ما وراء الطبيعة التي هجرها اللغويون المحدثون بعد أن يئسوا من إمكان الوصول في نشأتها إلى رأي علمي مرجح)) [٦٩].

٤- لا نرى في تعريفات البلاغيين والأصوليين تناقضاً بين تعريفاتهم و بين الواقع العملي ، كما زعم عالم سبيط النيلي بقوله : ((نلاحظ هنا تناقضاً شديداً ما بين التعريف وما بين الواقع العملي إذ لا تجد منهم من وضع لـ (اللفظ الواحد) معنى أصلياً . بل أن اللفظ عملياً عندهم له معان متعددة ولكن حينما يبحثون عن (مجازات) يجعلون المعنى الاصطلاحي أصلاً !)) [٧٠]، وأضاف قائلاً : ((والأمر الأخر الأكثر سوءاً أنهم خالفوا التعريف وفي جميع (المجازات المزعومة) فحينما جعلوا المعنى الاصطلاحي هو الأصل – قاسوا عليه فما خالفه صار مجازاً وما طابقه صار هو الحقيقي – بينما المعنى الاصطلاحي وفق التعريف هو أول المجازات)) [٧١]؛ فعشرات الدراسات تثبت حقيقة وجود المجاز في اللغة التي لا يمكن إهمالها ، كما أن المجاز يعد مبحثاً خصباً لعلم الدلالة ، لا يمكن تجاهله ، ((إذ فيه تتجلى مرونة النظام اللغوي وانفتاحه على كل تغير للمعنى ، وهو يؤكد من جانب آخر على مطاوعة اللغة لأساليب التعبير التي يفرضها الموقف ويتم في صلب النظام اللغوي استحداث أنظمة إبلاغية جديدة تحافظ على نقل الرسالة الإبلاغية ، وهي غاية ما يرمي إليه أي نظام لغوي)) [٧٢]. ومن ثمّ لا داعي لإقحام أوهام عالم سبيط في هذا الاتجاه .

وأما أصحاب الاتجاه الثاني ، فيفهم من أقوالهم أن المجاز ليس استعمال اللفظ في غير ما وضع له – كما اشتهر بينهم – بل إنما هو استعمال اللفظ في نفس الموضوع له حقيقة . وهذا ما نلمسه عند السكاكي في باب الاستعارة[٧٣] من البلاغيين ، وما صرَّح به مصطفى الخميني(ت١٣٥٦هـ) [٧٤]، وحسين البروجردي(ت١٣٨٠هـ) [٧٥]، ومحمد رضا الأصفهاني(ت١٣٩١هـ) [٧٦]، والخميني (ت١٤٠٩هـ) [٧٧]، والخوئي (ت١٤١٣هـ) [٧٨] من الأصوليين ، وذهب إليه عالم سبيط النيلي[٧٩] من اللغويين المحدثين . و لكل واحد من هؤلاء العلماء وجهة نظر مختلفة في إثبات ما يذهب إليه .

عالج السيستاني المجاز في حديثه عن المشترك اللفظي ، فبعد استعراضه المسالك في الحقيقة والمجاز يختار لنفسه تعريفاً ، قائلاً : ((ما هو المختار عندنا من أن المجاز عبارة عن إعطاء حدّ شيء لشيء آخر بدافع نقل التأثير الإحساسي من المشبه به للمشبه)) [٨٠]. وأخذ يبين مسلكه قائلاً : ((إننا لو قلنا (رأيت أسداً يرمي) فليس المراد بلفظ الأسد الرجل الشجاع ؛ لأن حلول الشجاع محل الأسد في الجملة مستهجن في الذوق العرفي ، فإننا لو قلنا: (زيد شجاع بل أسد) ، أو (ليس زيدٌ شجاعاً فقط بل هو أسد) ، لعد ذلك إضراباً وترقياً مستلطفاً مع أنه لو كان المراد بلفظ (الأسد) (الرجل الشجاع) لكان هذا الإضراب مستهجناً))[٨١].

ويمكن أن نستشف من تعريف السيستاني الآتي:

١- إن فهم السيستاني للمجاز لا يتفق مع قول البلاغيين والأصوليين الذين يعرفون المجاز بأنه : ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة ، كما هي الحال عند عبد القاهر الجرجاني ، و السكاكي ، وابن الأثير ، وغيرهم من البلاغيين ، والعلامة الحلي ، ومحمد باقر الصدر وغيرهم من الأصوليين .كما نلمس في تعريفه أن ما يسمى بالاستعمالات المجازية عند البلاغيين والأصوليين أن الألفاظ فيها مستعملة في المعاني الموضوعة لها ، وبتعبير آخر أن معاني اللفظ في الاستعمالات المجازية هي الأصل.

٢- لم يربط السيستاني المجاز بالوضع على نحو ما هو معروف ومشهور عند اللغويين والبلاغيين والأصوليين ، وإنما ربطه بفن التشبيه ؛ ولعل السبب في ذلك أن حقيقة الوضع عنده – على نحو ما مرّ بنا – اعتبار أدبي ، معناه أعطاء حدّ شيء إلى شيء أخر ، لنقل الأحاسيس للشيء الأخر وتوجيهها نحوه ، ومن ثم لم يجاوز اللفظ موضعه الأصلي الذي وضع فيه أولاً ، على ما هو معروف عند من ربط المجاز بالوضع .

٣- يبدو أن المجاز عنده قائم على ثنائية سماها البلاغيون (ركني التشبيه) أو (طرفي التشبيه) . وهذان الطرفان يرتبطان بعلاقات جذب متفاوتة المستويات أشار إليها البلاغيون العرب عند تعريفهم التشبيه[٨٢]، وأشار السيستاني كالبلاغيين إلى عملية انتساب أحد الطرفين إلى الآخر في التشبيه، وهذه الإشارة فيها اعتراف ضمني بمجازيته؛ لأنه ((لا يمكن أن تفسر عملية الانتساب على الحقيقة ، فلكل طرف خصائصه)) [٨٣]. والمجازية التي يقصدها هي في الحمل (النقل) لا في الكلمة ، قال السيستاني : ((فالتجوز الحقيقي حينئذ في إعطاء حدّ الحيوان المفترس وهو الأسد لزيد الإنسان بدافع نقل التأثير الإحساسي لشخصية الأسد في النفوس المولد للهيبة والخوف إلى زيد الشجاع)) [٨٤]، فالشجاع هنا قد أعطي حدّ الأسد المفترس لنقل أحاسيس الهيبة والخوف من الأسد الحقيقي إلى الأسد المجازي .

٤- مما لا شك فيه أن الاستعمال المجازي على المسلك المشهور متوقف على الاستساغة ، فإذا فقد المجاز هذه الاستساغة بطل ؛ إذ لا فائدة في مجاز غير مستساغ . والسيستاني يردّ النظرية المشهورة في المجاز بدليل عقلي ، أنه لو حل الرجل الشجاع محل الأسد في التركيب (رأيت أسداً يرمي) ، لما كانت مستساغة وكان الاستعمال مستهجناً في الذوق العرفي . والاستساغة التي يقصدها عرفية وليست منحصرة بالسماع من جيل معين . ويبدو أن قوله في استهجان الاستعمال ، والإضراب في التراكيب التي ذكرناها ، فيما لو كان المراد بلفظ (الأسد) (الرجل الشجاع) ، فيه نظر؛ لأنه ثمة فرق

واضح في الذوق العرفي بين قول القائل : (زيد أسد) وبين قوله : (زيد شجاع) ، حيث ((يفهم المبالغة من الأول دون الثاني ولو كان لفظ (أسد) مستعملاً في معنى الشجاعة لما كان بينهما فرق))[٨٥].

٥- وظيفة المجاز على مسلكه نقل التأثير الإحساسي من المشبه به للمشبه ، وهذه الوظيفة هي نفسها للتشبيه ، قال حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) : ((التشبيه قسمان : الأول هو التشبيه المتداول بين الناس . والقسم الثاني هو التشبيه الذي يقال فيه إنه مخترع . وهذا أشد تحريكاً للنفوس إذا قدرنا تساوي قوة التخيل في المعنيين لأنها أنست بالمعتاد))[٨٦]، ومن ثم يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها مجازية التشبيه عند السيستاني . ولا نحسب له التمييز فيها ؛ لقول بعض البلاغيين المتقدمين والمتأخرين بها[٨٧] هذا من جانب ، ومن جانب آخر ((إن التشبيه البليغ – الذي تحذف منه الأداة – يقع من الوجهة المنطقية داخل معبد المجاز))[٨٨].

٦- إن نظرة السيستاني لا تتفق مع رأي علماء اللغة المحدثين في كون المجاز يمثل مظهراً من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ ، كما هي الحال عند إبراهيم أنيس ، واستيفن أولمن ؛ لأن الألفاظ استعملت فيما وضعت له.

يبدو أن ما أفاده السكاكي في خصوص الاستعارات هو السبب لانتقال السيستاني وغيره من الأصوليين إلى تهذيبه ، وتوسعته والانتصار له . إذ اشتهر عن العلامة السكاكي أنه قال في غير باب الاستعارة بقوله المشهور : من أنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، وأما في الاستعارة فقال : إنها مجاز عقلي[٨٩]، بمعنى ((إن التصرف في أمر عقلي لا لغوي))[٩٠].

وبالجملة يرى السكاكي أن الاستعارة حقيقة لغوية ، وأن التصرف إنما في أمر عقلي وهو جعل ما ليس بفرد فرداً ؛ لأنه لا معنى لإطلاق المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به وهو جعل الرجل الشجاع مثلاً فرداً من الأسد ، فاستعمال المشبه به في المشبه استعمال اللفظ فيما وضع له[٩١]. فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني بجعل بعضها من نفس غيرها ثم أُطلق اللفظ[٩٢]، وهذا ما ذهب إليه ، حسين البروجردي ، ومحمد رضا الأصفهاني ، والخميني ، قال البروجردي : ((إن اللفظ في الاستعمال المجازي – استعمل فيما وضع حقيقة ، و في الاستعمال المجازي يكون عينه أو فرده ادعاء وتنزيلاً ... ، فـ (الأسد) في قولك (رأيت أسداً يرمي) لم يستعمل إلا في الحيوان المفترس غاية الأمر أنه توسط في البين إدعاء كون زيد الشجاع من أفراده))[٩٣]، وهذا قريب من قول السيستاني : ((لا مجاز في الكلمة ، وإنما المجاز في الحمل))[٩٤].

ربّما يرد على رأي السيستاني إشكال وهو إعطاء حد شيء لشيء آخر معناه حمل المباين على المباين بعد احتفاظ كل منهما بمعناه الحقيقي المباين للآخر، ومن ثم فهذا الحمل مجازفة وقضية كاذبة[٩٥]. ولكنه دفع هذا الإشكال بقوله :((إن الحمل ليس حملاً حقيقياً حتى يعد كذباً ومجازفة بل هو حمل مجازي راجع لإعطاء حدّ شيء لشيء آخر بهدف نقل التأثير

الإحساسي من المشبه به إلى المشبه ... فلا يوجد كذب ولا مجاز فيه أصلا بل هو المناسب للبلاغة والتفنن الكلامي)) [٩٦].

ومن ثم تقوم فلسفة المجاز عند السيستاني على ما يطلق عليه بالحمل على نحو ما ورد ، وإن الحمل عنده عملية إبداعية نفسية يقوم بها المتلقي لربط المشبه به بالمشبه . ومن ثم يختلف الحمل باختلاف لحاظ المتلقي لعملية الربط ، فقال : ((الحَمْلُ عمل نفسي يقوم به الإنسان لربط الموضوع والمحول لذلك يكون للاعتبار واللحاظ دور فيه ، فيختلف الحمل باختلاف اللحاظ والاعتبار مما يكشف عن كون الحمل عملاً نفسياً يرتبط بنوع اللحاظ والاعتبار للموضوع والمحمول لا انفعالاً في الخارج فقط)) [٩٧] ، وأكد هذا الأمر في موضع آخر قائلاً : ((الحمل عملية إبداعية تقوم بها النفس ، وهي إيجاد الاندماج والهوهوية بين الموضوع والمحمول ودليلنا على ما ذكرنا هو الوجدان لمن تأمل فيه)) [٩٨].

قراءة في النصين السابقين توضح نظرة السيستاني البلاغية الآتية :

١- الحمل في المجاز عند السيستاني هو الذي يكسب النص المجاز حرية في تبادل المعاني والتلاعب بها ، ومن ثم يكتسب النص حسناً ، وبلاغة ، والوجدان خير شاهد على ذلك .

٢- قول السيستاني بفكرة (الحمل) تظهر الفارق بين ما سلكه هو وما سلكه غيره كالسكاكي ، وحسين البروجردي ، ومحمد رضا الأصفهاني ، والخميني الذين تقوم فكرتهم في المجاز على ما يسمونه بـ (الادعاء) وإن اتفق السيستاني معهم في أنه لا مجاز في الكلمة .

٣- اهتمام السيستاني بالحمل يعطينا مؤشراً على اهتمامه بالدرس البلاغي الأصيل ؛ لعلاقته بمقتضى الحال ، واهتمامه بالمتلقي فهي ضالته التي يبحث عنها .

بقيت مسألة في المجاز يبدو على الظاهر أن السيستاني لم يشر إليها ، وهي أثر (القرينة) في المجاز ، فالالتفات إلى هذا المفهوم نجده عند البلاغيين والأصوليين الذين فهموا المجاز على أنه : استعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له ، والقرينة عندهم ((دالة على عدم إرادة المتكلم للموضوع له وضعاً حقيقياً ، فقرينه المجاز مانعة عن إرادة الأصل)) [٩٩].

ولم أجد لهذا المفهوم إشارة صريحة عند السيستاني ، وكأن الأمر لا يعنيه البتة ؛ ولعل السبب يرجع بكل بساطة إلى أن اللفظ . عنده . استعمل في معناه الحقيقي الموضوع له بضميمة (الحمل) ، الأمر الذي يدعو إلى انتفاء السبب الموجب إلى القرينة .

ولكن القرينة أمر لا بدّ منه في الاستعمالات المجازية سواء على الرأي المشهور في المجاز أم على رأي السيستاني . فعلى الرأي الأول ، في حال عدم وجود القرينة ، فأن ((الذي ينسبق إلى الذهن من اللفظ تصور المعنى الموضوع له ، ومن هنا يقال : أن ظهور الكلام في مرحلة المدلول التصوري يتعلق بالمعنى الموضوع له دائماً ، بمعنى أنه هو الذي تأتي صورته إلى الذهن بمجرد سماع اللفظ دون المعنى المجازي)) [١٠٠]. فقرينة المجاز مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له .

وأمّا على رأي السيستاني ، فالقرينة – أيضاً – أمر مهم لأمرين :

١- في حالة عدم وجود القرينة ، فإن الذي ينسبق إلى الذهن من اللفظ تصور المشبه به ، بمعنى هو الذي تأتي صورته إلى الذهن دون المشبه ، فالقرينة دالة على حمل المشبه به على المشبه .

٢- لمَّا كان الحمل عملية إبداعية نفسية يقوم بها المتلقي لربط المشبه به بالمشبه ، فلا بد من قرينة على هذا ، وإلا فيندرج ما ذكره من أن الاستعمال كثيراً ما يكون بداعي الحمل إلى المعاني الأخرى المقصودة بالذات ، بحسب نفسية المتلقي ولحاظه .

نتائج البحث :

أولاً . يرى السيستاني أن العلاقة بين اللفظ والمعنى (الدال والمدلول) قائمة على أساس مبدأ (الهوهوية) ، و(العينية) ، و(الاندماج) ، وهذه الألفاظ تعني اندماج صورة اللفظ في صورة المعنى، فلا إثنينية بينهما ، كما هو متعارف بين اللغويين ، والأُصوليين . ومن ثم يعبر رأيه عن اجتهاد يميزه عن علماء اللغة والأُصوليين في المصطلح من جهة، وتأكيد مبدأ الاتحاد من جهة أُخرى ، وهذا ما دعاه إلى القول بالدلالة التصويرية أي : خطور المعنى في الذهن عند الإحساس باللفظ .

ثانياً . أشار السيستاني إلى أن حقيقة الوضع تحصل من مقدمات ثلاث ، هي : الحمل ، والاستعمال مع القرينة ، والتلازم ، ولا يمكن فصل مرحلة دون أخرى ، وهو مايميزه من اللغويين ، والأُصوليين في حديثهم عن مرحلة دون أخرى . ومن ثم يقوم منهجه على التكامل في الوصول إلى ما هو في سبيله .

ثالثاً . إن السيستاني من القائلين بالمشترك اللفظي ، وإن لم يشر إلى أسباب نشوئه ، وهو في إثباته يعتمد الواقع اللغوي من الوقوف على الشواهد التي تؤيد وقوعه فعلاً. وقوله بقانون الاستعمال والسياق في تحديد معنى من المعاني التي يحتملها اللفظ المشترك ، لا يعني تميزه عن اللغويين والأُصوليين ؛ إذ لم يزد على ما انتهوا إليه .

رابعاً ـ يشكل السيستاني ، ومصطفى الخميني ، وحسين البروجردي ، ومحمد رضا الأصفهاني، والخميني ، والخوئي ، مدرسة خاصة في تفسير النص المجاز ، تخالف لما هو مشهور بين البلاغيين، واللغويين ، والأُصوليين . تنص تلك المدرسة على أنه لا مجاز في اللفظ ، وإنّما المجاز في الحمل ، أو الادعاء . ولعل السكاكي واضع جذورها ، وطوّرها علماء الأُصول فيما بعد . نسأل الله أن يوفقنا في رفع الغطاء عنها.

الهوامش :

(١) ينظر : دلالة الألفاظ : ٦٣ ، وعلم الدلالة ، أحمد مختار عمر : ١٨ .

(٢) ينظر : دلالة الألفاظ : ٦٣ .

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ١ / ٤٧ .

(٤) الخصائص : ٢ / ١٥٤ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٢١٨ .

(٥) ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج : ١ / ١٩٦ ، والمزهر : ١ / ١٦ ، ودلالة الألفاظ : ٦٤ .

(٦) الخصائص : ١ / ٤٤ .
(٧) المزهر : ١ / ١٦ .
(٨) ينظر: المزهر : ١/١٦، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب : ١١٤.
(٩) ينظر : دلالة الألفاظ ٦٩ .
(١٠) ينظر : علم اللغة العام ، فردينان دي سوسير: ٨٦ – ٨٧ .
(١١)كفاية الأصول : ٣١ .
(١٢)أصول الفقه ، محمد رضا المظفر : ١ / ١٩ .
(١٣) منهج الأصول ، محمد محمد صادق الصدر: ١٠٧/٢ .
(١٤) دروس في علم الأصول ، محمد باقر الصدر : ٢٧٢ .
(١٥)ينظر أجود التقريرات (تقريرات محمد حسين النائيني) : ١ / ٢١ – ٢٢ .
(١٦) الهُوْهُويَّة : هو لفظ مركب من هُوَ هُوَ جعل اسماً معرّفاً باللام ومعناه الاتحاد في الذات ، أي الصدق ، وقد يراد به الاتحاد في المفهوم . وقيل هو هو معناه أن يكون للشيئين وحدة من وجه فكما يقال هناك واحد يقال ههنا هو هو . ومقابل الهوهوية على الإطلاق (الغير) . (ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي ١٧٤٥/٢ ، وينظر : المنجد في اللغة والأعلام ، لوئيس معلوف ٨٧٥ . ٨٧٦). وقد اتخذه الخوئي ، والسيستاني مصطلحاً خاصاً بتفسير حقيقة الوضع ، والعلاقة اللغوية الواقعة بين اللفظ و المعنى .
(١٧)ينظر : محاضرات في أصول الفقه (تقريرات أبي القاسم الخوئي) : ١ / ١١١ ، والمعجم الأُصولي : ٥٨١/٢ .
(١٨)الرافد في علم الأصول : ١٤٤ .
(١٩)المصدر نفسه : ١٤٨ .
(٢٠)المصدر نفسه : ١٤٤ .
(٢١)ينظر : المصدر نفسه : ١٤٥ .
(٢٢) المصدر نفسه : ١٤٥ .
(٢٣)ينظر : المصدر نفسه : ١٤٥ – ١٤٦ .
(٢٤) المصدر نفسه : ١٤٦ .
(٢٥)المصدر نفسه : ١٥٠ – ١٥١ .
(٢٦) ينظر : المعجم الأصولي : ٥٨١ .
(٢٧) ينظر : علم اللغة العام : ٨٦ – ٨٧ .
(٢٨) دلالة الألفاظ : ٧١ .
(٢٩) الرافد في علم الأصول : ١٦٦ .
(٣٠) ينظر : محاضرات في أصول الفقه : ٤٣/١ .
(٣١) الرافد في علم الأصول : ١٧٣ .
(٣٢) المصدر نفسه : ١٦٣ .
(٣٣) كتاب سيبويه : ١ / ٢٤ .
(٣٤) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٠١ .
(٣٥) ينظر : التعريفات : ١١٩ .
(٣٦) ينظر : المزهر : ١ / ٣٦٩ .
(٣٧) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٦٩ .
(٣٨) تصحيح الفصيح ، ابن درستويه : ١ / ٣٦٤ .
(٣٩) المصدر نفسه : ١ / ١٦٦ .
(٤٠) اللغة : ٢٢٨ .
(٤١) علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : ١٥٦ .
(٤٢) ينظر : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٩٤ – ٩٧ .
(٤٣) الإحكام في أصول الأحكام : ١١/١ ، وينظر: من تجارب الأصوليين في المجلات اللغوية : ٩٤.

(٤٤) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٩٦ .
(٤٥) ينظر : المصدر نفسه : ٩٧ .
(٤٦)الرافد في علم الأصول : ١٨٥ .
(٤٧) المصدر نفسه : ١٨٥ .
(٤٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٠ – ١٩٢ .
(٤٩) المصدر نفسه : ١٩٠ .
(٥٠) المصدر نفسه : ١٩١ .
(٥١) المصدر نفسه : ١٩٧.
(٥٢) ينظر : الأصول ، تمام حسان : ٣٣٥ ، والدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى : ١٨٤ .
(٥٣) كفاية الأصول : ٥٣ .
(٥٤) ينظر : مباحث الدليل اللفظي : ١ / ١٥٠ .
(٥٥) ينظر : دروس في علم الأصول : ٤٠٧ .
(٥٦) الرافد في علم الأصول : ٢٠٣ .
(٥٧) المصدر نفسه : ٢٠٥ .
(٥٨) المصدر نفسه : ٢٠٨ .
(٥٩) ينظر : لسان العرب : ٢ / ٤١٦ .
(٦٠) أسرار البلاغة : ٣٤٢ .
(٦١) المثل السائر : ٦٩ .
(٦٢) مفتاح العلوم : ٤٦٨ .
(٦٣) ينظر : دلالة الألفاظ : ٣٢ ، ١٢٣ .
(٦٤) دور الكلمة في اللغة : ٩١ ، ٩٢ .
(٦٥) الذريعة إلى أصول الشريعة: ١٠/١ ، وينظر: رسائل الشريف المرتضى : ٢ / ٢٨٦ ، ٢٩٦ .
(٦٦) الإحكام في أصول الأحكام : ١ / ٢٩ .
(٦٧) ينظر: تهذيب الوصول إلى علم الأصول: ٧٥.
(٦٨) ينظر : دروس في علم الأصول : ١٢٥ .
(٦٩) دلالة الألفاظ : ١٢٨ .
(٧٠) النظام القرآني : ٧٦ .
(٧١) المصدر نفسه : ٧٦ .
(٧٢) علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي) ، منقور عبد الجليل : ٧٥ .
(٧٣) ينظر : مفتاح العلوم : ٤٧٧ – ٤٨١ .
(٧٤) ينظر: تحريرات في الأصول: ١٣٩– ١٤٧ .
(٧٥) ينظر : نهاية الأصول : ٢٩ – ٣١ .
(٧٦) ينظر : وقاية الأذهان : ١٠٣– ١٠٨ .
(٧٧) جواهر الأصول : ١ / ١٧١ – ١٨١ .
(٧٨) ينظر: محاضرات في أصول الفقه : ٩٣/١.
(٧٩) ينظر : النظام القرآني : ٧٦ – ٨٩ .
(٨٠) الرافد في علم الأصول : ٢٠٤ .
(٨١) المصدر نفسه : ٢٠٤ .
(٨٢) ينظر : التصوير المجازي : ٢٦ .
(٨٣) المصدر نفسه : ٢٦ .
(٨٤) الرافد في علم الأصول : ٢٠٤ .
(٨٥) دروس في مسائل علم الأصول: ٥٧/١–٥٨.
(٨٦) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٩٦ .
(٨٧) ينظر : التصوير المجازي : ٢٧ – ٢٩ .
(٨٨) إنتاج الدلالة الأدبية : ٢٢٢ .
(٨٩) ينظر : مفتاح العلوم : ٤٧٧ – ٤٨١ .
(٩٠) شروح التلخيص : ٤ / ٥٨ .
(٩١) ينظر : مفتاح العوم : ٤٧٨ ، ٤٧٧ .
(٩٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، وشروح التلخيص : ٤ / ٦٠ .
(٩٣) ينظر : نهاية الأصول : ١ / ٤٢ . وينظر رأي محمد رضا الأصفهاني ، والخميني في (جواهر الأصول ١ / ١٧٦ – ١٨٠) .
(٩٤) الرافد في علم الأصول : ٢٠٣ .

(٩٥) ينظر : أجود التقريرات : ١ / ٦٠ .
(٩٦) الرافد في علم الأصول : ٢٣١ .
(٩٧) المصدر نفسه : ٢٧٨ .
(٩٨) المصدر نفسه : ٢٧٨ .
(٩٩) شروح التلخيص ٤ / ١٤ .
(١٠٠) دروس في علم الأصول : ٢٠٣ .

المصادر والمراجع :

١- الإبهاج في شرح المنهاج : علي بن عبد السُّبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت ٧٧١هـ)، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م).
٢- أجود التقريرات (تقريرات محمد حسين النائيني) : أبو القاسم الخوئي الموسوي (ت١٤١٣ هـ) ، مطبعة العرفان ، لبنان (١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م) .
٣- الإحكام في أصول الأحكام : أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي(ت٦٣١هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م) .
٤- أسرار البلاغة في علم البيان : عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، ط٢، دار المطبوعات العربية ، مصر (د.ت).
٥- الأصول : تمام حسان ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد (١٩٩٠ م) .
٦- أصول الفقه : محمد رضا محمد عبد الله المظفر (ت ١٣٨٣ هـ) ، ط٣ ، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي ، طهران ، إيران (١٣٧٥ هـ) .
٧- إنتاج الدلالة الأدبية : صلاح فضل ، ط١ ، مؤسسة مختار ، القاهرة ، مصر (د . ت).
٨- تحريرات في الأصول : مصطفى الخميني، تحقيق ونشر مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، ط١ ، قم ، إيران ، (١٤١٨ هـ) .
٩- تصحيح الفصيح : ابن درستويه ، عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ) ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .
١٠-التصوير المجازي : إياد عبد الودود عثمان الحمداني ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد (٢٠٠٤م) .
١١-التعريفات : الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م) .
١٢-تهذيب الوصول إلى علم الأصول : جمال الدين أبي منصور بن يوسف الحلي ، تحقيق : حسين الرضوي الكشميري ، ط١، مطبعة ستارة ، قم (١٤٢١هـ) .
١٣-جواهر الأصول (تقريرات الخميني) : محمد حسن المرتضوي اللنكرودي ، تحقيق ونشر مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، ط١ ، قم (١٤١٨ هـ) .
١٤-الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار،

ط٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٩م) .
١٥-دروس في علم الأصول : محمد باقر الصدر ، دار التعارف ، لبنان (١٤١٩هـ-١٩٩٨ م) .
١٦-دروس في مسائل علم الأصول (مباحث الألفاظ) : جواد التبريزي ، مطبعة ستارة، قم (د . ت) .
١٧-دلالة الألفاظ : إبراهيم أنيس ، ط٢ ، مكتبة الإنجلو المصرية ، مصر (١٩٦٣ م) .
١٨-الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى : حامد كاظم عباس ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد (٢٠٠٤م) .
١٩-دور الكلمة في اللغة : استيفن أولمن ، ترجمه وقدم له : كمال محمد بشر ، ط١٢، دار غريب ، القاهرة (د . ت) .
٢٠-الذريعة إلى أصول الشريعة : الشريف المرتضى ، أبو القاسم علي بن الحسين ، تحقيق : أبو القاسم الكرجي ، دار نشكاه ، طهران (١٣٤٨ هـ) .
٢١-الرافد في علم الأصول، السيد علي الحسيني السيستاني ، جمعه : منير السيد عدنان القطيفي ، ط١ ، دار المؤرخ العربي، بيروت – لبنان ،(١٤١٤هـ – ١٤٩٤م).
٢٢-شروح التلخيص : سعد الدين التفتزاني ، ط٤ ، دار البيان العربي ، بيروت لبنان (١٤١٢هـ – ١٩٩٢) .
٢٣-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أبو الحسن احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت (١٣٨٢هـ – ١٩٦٢ م) .
٢٤-علم الدلالة : أحمد مختار عمر ، ط١ ، مكتبة دار العروبة(١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م)
٢٥-علم الدلالة (أُصوله ومباحثه في التراث العربي) : منقور عبد الجليل ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق (٢٠٠١م) .
٢٦-علم اللغة العام : فردينان دي سوسير ، ترجمة : يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة : مالك يوسف المطلبي ، دار آفاق عربية ، بغداد (١٩٨٥ م) .
٢٧-كتاب سيبويه : أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، عالم الكتب (١٩٨٣م) .
٢٨-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد علي بن علي بن محمد التهانوي (١١٥٨هـ) ، تحقيق : الدكتورعلي دحروج وآخرون، ط١، مكتبة لبنان ، لبنان (١٩٩٦م) .
٢٩-كفاية الأصول : محمد كاظم الخراساني (ت١٣٢٩هـ) ، ط٥ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، طهران (١٩٦٤م) .
٣٠-لسان العرب : ابن منظور ، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ، محمد الصادق العبيدي، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان (١٩٨٦ م) .
٣١-اللغة : فندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص ، مكتبة الإنجلو

المصرية ، مطبعة البيان العربي ، مصر ، (١٩٥٠م) .
٣٢-مباحث الدليل اللفظي (تقريرات السيد محمد باقر الصدر) : محمود الشاهوردي ، ط٣، مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي مطبعة فروردين ، ايران.١٤١٧(هـ . ١٩٩٦م) .
٣٣-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير (ت٦٢٢هـ) تحقيق: كامل محمد محمد عويضة ، ط١ ، دار الكتب العالمية ، بيروت – لبنان (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) .
٣٤-محاضرات في أصول الفقه (تقريرات أبي القاسم الخوئي) : محمد إسحاق الفياض ، مطبعة الآداب ، النجف (د . ت) .
٣٥-المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : رمضان عبد التواب ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م) .
٣٦-المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (د . ت) .
٣٧-المعجم الأصولي : محمد صنقور علي ، ط٣ ، منشورات نقش (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م) .
٣٨-مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، ط١ ، دار الكتب العالمية ، بيروت – لبنان (١٤٢٠هـ) .
٣٩-من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: محمد تقي الحكيم ، ط١ ، المؤسسة الدولية ، بيروت (١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م).
٤٠-المنجد في اللغة والأعلام : لويس معلوف وآخرون ، ط٣٧، دار ذوي القربى ، بيروت (١٤٢٣هـ) .
٤١-منهاج البلغاء وسراج الأدباء : أبو الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة ، المطبعة الرسمية ، تونس (١٩٦٦م) .
٤٢-منهج الأصول : محمد محمد صادق الصدر، النجف (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م) .
٤٣- النظام القرآني (مقدمة في المنهج اللفظي) : عالم سبيط النيلي ، ط١ ، دار أسامة ، عمان ، (١٤١٩هـ-١٩٩٩ م).
٤٤- نهاية الأصول : حسين البروجردي ، مركز نشر الكتاب ، طهران ، (١٤١٢هـ) .
وقاية الأذهان: محمد رضا الأصفهاني ،ط١ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، (١٤٠٩هـ).

Abstract

The Semantic structures in Sayid Ali Al-Sistany's book (Al-Rafid in the Science of Usoul)

The paper sheds light on the idiosyncratic semantic structures and their applications in Al-Sayid Ali Al-Sistany's aforementioned book .

A number of semantic issues are covered here such as : the signifier – signified relationship , synonymy , metaphor , ..etc , to demonstrate the semantic excellence and distinguished style used by Al-Sistani .